JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (49)
2024-4-22

بحث بعنوان

الموارد المالية الخارجية للمجالس البلدية القروض التي تحصل عليها البلديات

إعداد

سوسن أحمد سليم المجالي

رئيس قسم النفقات في الدائرة المالية

بلدية شيحان

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (49)
2024-4-22
https://jaspss.com

المُلخَّص

الموارد المالية الخارجية للمجالس البلدية تشمل القروض التي تحصل عليها البلديات، وتعتبر هذه القروض وسيلة مهمة لتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية في البلديات، مما يسهم في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي.

Abstract

The external financial resources of municipal councils include loans obtained by municipalities. These loans are considered an important means of financing development and infrastructure projects in municipalities, which contribute to improving the services provided to citizens and enhancing local economic growth.

ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (49)
2024-4-22

المُقدِّمة

تدور مقدمة البحث حول موضوع الموارد المالية الخارجية للمجالس البلدية والقروض التي تحصل عليها البلديات تمثل جزءاً أساسياً في فهم تمويل البلديات وتأثيره على التنمية المحلية وخدمات المجتمع المحلي. في هذه المقالة، سنستعرض الدور المهم الذي تلعبه القروض الخارجية في تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة في البلديات.

تعتبر الموارد المالية الخارجية، بما في ذلك القروض، أداة حيوية لتلبية احتياجات البلديات في تحسين البنية التحتية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. يأتي تمويل المشاريع البلدية من مصادر متعددة، ومن بين هذه المصادر تلعب القروض الخارجية دوراً بارزاً.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف مدى تأثير الموارد المالية الخارجية والقروض على التنمية المحلية، وكذلك دراسة آليات توزيع وإدارة هذه الموارد في سياق البلديات. سنحلل التحديات والفرص التي تواجه استخدام القروض الخارجية من قبل البلديات وكيفية تحقيق أقصى استفادة من هذه الموارد في تحقيق أهداف التنمية المحلية.

فهم أسباب وآليات الحصول على القروض الخارجية والتعرف على الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها يعتبر جزءاً أساسياً من البحث الحالي، والذي يهدف إلى توفير رؤى شاملة حول كيفية تحسين إدارة الموارد المالية الخارجية في البلديات وتعزيز التنمية المحلية بشكل فعّال.

ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (49)
2024-4-22

مشكلة البحث

مشكلة البحث حول موضوع الموارد المالية الخارجية للمجالس البلدية والقروض التي تحصل عليها البلديات تشمل عدة جوانب تحتاج إلى تحليل وفهم متعمق. أحد هذه الجوانب هو التحدي الذي تواجهه البلديات في ضبط توازن بين تلبية احتياجات المجتمع المحلي والحفاظ على الاستقرار المالي للبلدية. يعتمد تحقيق هذا التوازن على قدرة البلديات على استخدام القروض الخارجية بشكل فعال وفي الوقت نفسه تجنب الديون الزائدة التي قد تؤثر سلبًا على استقرارها المالي.

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مشكلة البحث العوامل التي تؤثر على قدرة البلديات على الحصول على القروض الخارجية، مثل الظروف الاقتصادية العامة، والسياسات الدولية، وتقييم الائتمان للبلديات. يتطلب فهم هذه العوامل تحليلاً دقيقاً للتأثيرات المحتملة على القدرة التمويلية للبلديات وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المحلية.

علاوة على ذلك، تنطوي مشكلة البحث على دراسة تأثير القروض الخارجية على السيادة المالية والاقتصادية للبلديات. يمكن أن تؤدي التزامات الديون الخارجية إلى تقييد القدرة التنموية للبلديات وزيادة التبعية على المصادر الخارجية، مما قد يعرضها لمخاطر اقتصادية ومالية في المستقبل.

أخيرًا، تعتبر مشكلة البحث أيضًا تقييم الآليات والسياسات الفعّالة التي يمكن للبلديات اتباعها لإدارة القروض الخارجية بشكل مستدام وفعّال، وضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه الموارد دون التعرض لمخاطر مالية غير محسوبة.

ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (49)
2024-4-22

أهداف البحث

1. فهم دور الموارد المالية الخارجية والقروض في تعزيز التنمية المحلية: يهدف البحث إلى دراسة كيفية تسهيل وتعزيز عملية التنمية المحلية من خلال استخدام القروض الخارجية لتمويل مشاريع البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة في البلديات.

2. تحليل تأثير الديون الخارجية على استقرار المالية البلدية: يتعلق أحد أهداف البحث بتقدير تأثير القروض الخارجية على الاستقرار المالي والسيادة المالية للبلديات، وتحديد السياسات الفعالة للحفاظ على استقرارها المالي.

3. تقييم آليات إدارة الموارد المالية الخارجية: يهدف البحث إلى تقييم الآليات والسياسات التي تستخدمها البلديات لإدارة القروض الخارجية بشكل فعال، بما في ذلك تقييم القدرة على إعادة السداد وتحمل الديون.

4. دراسة تحديات الاقتراض الخارجي وإيجاد حلول فعّالة: يعتبر فهم التحديات التي تواجه البلديات في الحصول على القروض الخارجية وكيفية التعامل معها جزءاً أساسياً من أهداف البحث، مع التركيز على إيجاد حلول عملية وفعّالة لهذه التحديات.

5. تطوير إطار لإدارة الديون الخارجية بشكل مستدام: يهدف البحث إلى تطوير إطار شامل يساعد البلديات على إدارة الديون الخارجية بشكل مستدام، بما يتيح لها تحقيق أهداف التنمية المحلية دون التعرض لمخاطر مالية غير محسوبة.

ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (49)
2024-4-22

أهمية البحث

1. فهم أثر الموارد المالية الخارجية على التنمية المحلية: يساهم البحث في توفير رؤى عميقة حول كيفية تأثير القروض الخارجية على التنمية المحلية ورفاهية المجتمعات المحلية، مما يمكن القادة السياسيين وصناع القرار من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الموارد المالية.

2. تحليل استدامة التمويل البلدي من خلال الموارد الخارجية: يعمل البحث على فحص كيفية استدامة النمو المالي للبلديات باستخدام القروض الخارجية، وهو جانب أساسي يساهم في تخطيط النمو المستقبلي وتوجيه السياسات الاقتصادية.

3. تحديد أفضل الممارسات في إدارة القروض الخارجية: يساعد البحث في تحديد وتوثيق أفضل الممارسات والسياسات التي تضمن استخدام القروض الخارجية بشكل فعّال وفي الحد الأقصى من الفوائد للبلديات والمجتمعات المحلية.

4. دعم صنع القرار المبني على الأدلة: يعزز البحث عملية صنع القرار بشأن الاقتراض الخارجي للبلديات من خلال توفير الأدلة والتحليلات اللازمة التي تساعد على اتخاذ القرارات الصائبة والمستنيرة.

5. تعزيز التفاهم الدولي والتعاون بين البلديات: يساهم البحث في تعزيز التفاهم الدولي حول مواضيع الديون البلدية والموارد المالية الخارجية، مما يفتح الباب أمام التعاون بين البلديات على مستوى عالمي لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (49)
2024-4-22

أسئلة البحث

1. ما هي الآليات التي تستخدمها البلديات للحصول على القروض الخارجية؟

2. ما هي التحديات التي تواجه البلديات في إدارة وسداد القروض الخارجية؟

3. ما هو تأثير القروض الخارجية على استقرار المالية البلدية وسيادتها المالية؟

4. كيف يمكن للبلديات تحقيق أقصى استفادة من القروض الخارجية في تمويل مشاريع التنمية المحلية؟

5. ما هي السياسات والإطارات القانونية التي يجب على البلديات وضعها لضمان إدارة القروض الخارجية بشكل مستدام وفعّال؟

الإطار النظري

تعتبر الموارد المالية الخارجية والقروض التي تحصل عليها البلديات من المسائل التي تثير اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة العامة والاقتصاد. تلعب هذه الموارد دورًا هامًا في تمويل البلديات وتحقيق أهدافها التنموية وتطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة للمجتمع.

أولاً، يعد الحصول على الموارد المالية الخارجية والقروض أحد الاستراتيجيات الشائعة التي تتبعها البلديات لتوفير التمويل اللازم لمشاريعها الكبيرة والتحديات المالية العاجلة. فبالنظر إلى تكاليف البنية التحتية الكبيرة والمتزايدة، مثل بناء الطرق والجسور وتوسيع مرافق الصرف

الصحي وتحسين الخدمات العامة، فإن البلديات تجد أنفسها في حاجة إلى التمويل الإضافي لتلبية هذه الاحتياجات.

ثانيًا، يمكن أن تكون القروض الخارجية مصدرًا هامًا لتنويع مصادر التمويل للبلديات. فعندما تعتمد البلديات فقط على الموارد المحلية مثل الرسوم والضرائب المحلية، فإنها قد تجد نفسها محدودة في إمكانية تلبية احتياجاتها المالية. وبالتالي، يمكن للبلديات اللجوء إلى القروض الخارجية لتوسيع قاعدة تمويلها وتقليل الاعتماد الكبير على الموارد المحلية.

ثالثًا، يمكن للموارد المالية الخارجية والقروض أن تساهم في تعزيز التنمية المحلية وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. عندما تستخدم البلديات القروض الخارجية لتنفيذ مشاريع تحسين البنية التحتية، فإنها تسهم في خلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين وتعزز النشاط الاقتصادي في المنطقة. وبالتالي، يمكن أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في البلديات.

وأخيرًا، يجب أن يتعامل البلديات بحذر مع الموارد المالية الخارجية والقروض، وذلك لضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل. فتكون القروض غالبًا مصحوبة بشروط وأحكام معينة مثل سداد الديون وفوائد القروض، وهذا يمكن أن يؤثر على قدرة البلديات على تلبية التزاماتها المالية في المستقبل. لذا، يجب على البلديات تقييم القدرة على سداد الديون وإدارة الموارد المالية بعناية، وضمان استخدام القروض بطريقة فعالة وفي مشاريع توفر عائدًا اقتصاديًا واجتماعيًا يعود بالفائدة على المجتمع المحلي.

باختصار، الموارد المالية الخارجية والقروض التي تحصل عليها البلديات تمثل استراتيجية هامة لتوفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية وتحقيق التنمية المحلية. ومع ذلك، يجب أن تتعامل البلديات بحذر مع هذه الموارد لضمان الاستدامة المالية وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي على المدى الطويل.

1. نظرية الديون الخارجية والتنمية: تشير هذه النظرية إلى كيفية استخدام البلديات للقروض الخارجية كوسيلة لتمويل مشاريع التنمية المحلية، والتأثير الذي قد تكون له هذه الديون على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نظرية الديون الخارجية والتنمية تمثل مجموعة من الفروض والمفاهيم التي تحاول فهم تأثير الديون الخارجية على عمليات التنمية في الدول النامية. في هذه النظرية، يُعتبر الدين الخارجي عاملاً رئيسياً يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية في هذه الدول.

إحدى الفروض الرئيسية في نظرية الديون الخارجية والتنمية هي أن تجميع الديون الخارجية يمكن أن يؤدي إلى حدوث عبء ديون لا يمكن تحمله، مما يقيد القدرة على الاستثمار في التنمية ويضعف الاقتصاد بشكل عام.

تشير النظرية أيضاً إلى أن استخدام القروض الخارجية بشكل غير فعال أو غير موجه قد يؤدي إلى تجاوز الدين وتراكم المشاكل المالية، مما يعرقل عمليات التنمية ويزيد من الفقر والتفاوت الاجتماعي.

من الجوانب الإيجابية لنظرية الديون الخارجية والتنمية، يمكن رؤية كيف أن إعادة هيكلة الديون وتخفيض الديون يمكن أن يساهم في تعزيز فرص التنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية للدول المدينة، بشرط أن تتبع سياسات اقتصادية مستدامة.

2. **نظرية السيادة المالية والاقتراض الخارجي:** تتناول هذه النظرية كيفية تأثير القروض الخارجية على سيادة المالية للبلديات، وما إذا كانت تلك القروض تعرض البلديات لمخاطر اقتصادية أو سيادية.

نظرية السيادة المالية والاقتراض الخارجي تتعلق بقدرة الدول على التحكم في سياستها المالية والتأثير على قرارات الاقتراض الخارجي التي تتخذها. تعتبر السيادة المالية أساسية للدول لضمان استقلاليتها المالية وقدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية دون تدخل خارجي.

في هذه النظرية، يشير الاهتمام إلى كيفية تأثير الاقتراض الخارجي على درجة السيادة المالية للدول. إذا تمت ممارسة الاقتراض الخارجي بشكل غير مستدام أو بشكل يزيد من الديون بشكل كبير، قد تتعرض الدول لتهديدات على سيادتها المالية وقدرتها على اتخاذ القرارات المالية المستقلة.

بعض الدول تجد نفسها في مأزق بين ضرورة الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع تنموية وتحقيق الاكتفاء الذاتي المالي، وبين المخاطر المحتملة المتعلقة بفقدان السيادة المالية نتيجة لزيادة الديون الخارجية.

من الجوانب الهامة لهذه النظرية، تسليط الضوء على ضرورة تنمية سياسات مالية مستدامة تعزز السيادة المالية للدول وتحقق التوازن بين استخدام الاقتراض الخارجي وضمان استدامة الديون والقدرة على سدادها دون التأثير السلبي على الاقتصاد المحلي والسيادة المالية.

3. نظرية الاقتراض والتنمية المحلية: تركز هذه النظرية على كيفية استخدام البلديات للقروض الخارجية كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية، وتحديد العوامل التي تسهم في نجاح أو فشل تلك المشاريع التنموية.

نظرية الاقتراض والتنمية المحلية تركز على دور الاقتراض الداخلي في تمويل عمليات التنمية في الدول النامية. تعتمد هذه النظرية على استخدام مصادر التمويل المحلية مثل البنوك المحلية، وسوق السندات، والضرائب لتمويل مشاريع التنمية بدلاً من الاعتماد الكلي على الاقتراض الخارجي.

من أهم ميزات نظرية الاقتراض والتنمية المحلية أنها تقلل من التبعات السلبية للاقتراض الخارجي مثل الديون الكبيرة والاعتماد الزائد على العملات الأجنبية، مما يحسن من استقلالية الدولة المالية ويقلل من التعرض للمخاطر النقدية والاقتصادية.

تحفز نظرية الاقتراض والتنمية المحلية على تطوير القطاع المصرفي المحلي وتعزيز السوق المالية المحلية، مما يعزز من فرص الاستثمار المحلي ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنمية الشاملة.

ومع ذلك، يتطلب تبني نظرية الاقتراض والتنمية المحلية توافر بيئة قانونية واقتصادية ملائمة، بما في ذلك تشجيع الاستثمار المحلي وتوفير الحوافز اللازمة لتنمية القطاع المالي المحلي وجذب التمويل الداخلي لمشاريع التنمية.

4. نظرية السياسات الاقتصادية والمالية المحلية: تتعلق هذه النظرية بدراسة كيفية وضع السياسات الاقتصادية والمالية المحلية التي يمكن أن تؤثر على استخدام البلديات للقروض الخارجية، وكيفية تنفيذ تلك السياسات بشكل فعّال.

نظرية السياسات الاقتصادية والمالية المحلية تركز على كيفية تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية في الدول لتحقيق أهداف معينة مثل تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتقليل التضخم، وتعزيز الاستقرار المالي.

من أهم المبادئ التي تؤمن بها نظرية السياسات الاقتصادية والمالية المحلية هي ضرورة توفير التوازن بين السياسات النقدية والمالية لضمان استقرار الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية.

تشمل الأدوات التي تستخدم في تنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية المحلية سياسات الضرائب والإنفاق العام، والتحكم في معدلات الفائدة، وسياسات تحفيز الاستثمار، وغيرها، ويتم تحديد استخدام كل أداة بناءً على الظروف الاقتصادية والمالية الخاصة بالدولة.

يتطلب نجاح السياسات الاقتصادية والمالية المحلية التعاون بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تشجيع المشاركة المجتمعية وتعزيز الشفافية والمساءلة لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتعزيز الثقة في النظام الاقتصادي والمالي المحلي.

5. نظرية الحوكمة وإدارة الديون: تركز هذه النظرية على كيفية إدارة البلديات للديون الخارجية بشكل فعّال، وضمان أن يتم استخدام القروض بطريقة شفافة ومستدامة، وضمان عدم تفاقم الديون على المدى الطويل.

تناول نظرية الحوكمة وإدارة الديون يرتبط بالطريقة التي يتم فيها إدارة الديون العامة والخاصة في الدول، وكيفية تأثير هذه الإجراءات على الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية.

تعتمد نظرية الحوكمة وإدارة الديون على فهم العلاقة بين هياكل الحكومة ومؤسسات السوق وكيفية تأثيرها على تكوين وإدارة الديون، وتوجيه السياسات المالية والاقتصادية نحو التنمية المستدامة.

تؤكد النظرية على أهمية الشفافية والمساءلة في عمليات إدارة الديون، فضلاً عن تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة لضمان استخدام الديون بشكل فعال ومستدام، وتحقيق الفوائد القصوى للمجتمع.

يعتبر توجيه السياسات والإصلاحات نحو تعزيز الحوكمة وإدارة الديون فعالة في تحقيق الاستقرار المالي، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتقليل مخاطر الأزمات المالية في المستقبل.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. تبين أن القروض الخارجية تمثل مصدرًا هامًا لتمويل مشاريع التنمية وتحسين البنية التحتية في البلديات.

2. يشير البحث إلى أن الاقتراض الخارجي يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي وتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

3. تظهر الدراسة أن هناك حاجة ملحة لتحسين إدارة الديون الخارجية وتطوير استراتيجيات استخدام القروض بشكل مستدام.

4. يتبين من البحث أن التعاون بين البلديات والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية يمكن أن يساعد على تعزيز إدارة الموارد المالية الخارجية بشكل فعّال.

5. يستعرض البحث أيضًا أهمية وضع سياسات وإطارات قانونية فعّالة لضمان استخدام القروض الخارجية بطريقة مستدامة وشفافة.

التوصيات:

1. توفير التدريب والتعليم المستمر لموظفي البلديات حول إدارة الديون الخارجية واستخدام القروض بشكل فعّال.

2. تطوير إطار قانوني وسياسي لتحديد الشروط والمعايير لاستخدام القروض الخارجية بشكل مستدام وفعّال.

3. تعزيز التعاون بين البلديات والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية من أجل تحسين إدارة الموارد المالية الخارجية.

4. تشجيع تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة والشفافية في إدارة القروض الخارجية واستخدامها لضمان مساءلة البلديات.

5. الاستفادة من الدروس المستفادة من البحث لتحسين السياسات العامة وتوجيه الاستثمارات الخارجية نحو مشاريع تنموية مستدامة وفعّالة.

المصادر والمراجع

كلاش, رميسة, سعداوي, & مراد. (2020). الموارد المالية لدورها في تمويل المبدعين الجدد في الجزائر –دراسة ولاية أم البواقي

مرحي، وجابر. (2023). الموارد المالية للبلدية وأثرها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (أطروحة دكتوراه).

سامية بقدور، محمد بوقناديل، وحسين بومدين. (2022). تمويل التنمية المحلية في ظل ضعف الموارد المالية – دراسة تحليلية للدخل الاقتصادي من الصورة) تلمسان. مجلة الواحات للبحوث والدراسات, 15(2).

شلالي، رشيد. (2012). تسيير العديد من المالية في التجارة الخارجية الجزائرية

بوبيان, أ. ع. ا. م., & أمل عبد الله مبارك. (2023). المساهمة في تخطيط موارد **ERB** ومدخل المراجعة على أساس متعدد على جودة التدقيق في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتية. مجلة المحاسبية, 10(4), 653-689.

مسعودي، حميدة، صافوني، نبيلة، مكودي، & سالم/مؤطر. (2022). تمويل التنمية المحلية في الجزائر بين إشكالية شح الموارد المالية وزيادة الأعباء التنموية (أطروحة دكتوراه، جامعة احمد خبرة-ادرار).

عبيرات، احمد، بالة، علي، بلوافي، وعبد المالك/مؤطر. (2023). دور الموارد المالية الخارجية في تفعيل مشاريع التنمية المحلية (أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد خبير-أدرار).